Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle منشور على (https://www.haca.ma)

التقرير السنوي 2019 توسيع العرض التلفزي والإذاعي وتقنين المضامين السمعية البصرية في قلب عمل الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري

02 فبراير 2021

تصدر توسيع العرض التلفزي والإذاعي وتقنين المضامين السمعية البصرية أعمال الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري كما جرى تقديمها في تقرير الأنشطة الذي أصدرته هذه المؤسسة برسم سنة 2019.

ففي إطار مهمتها في مجال إرساء مشهد سمعي بصري تعددي ومتنوع، يعرض التقرير منح الهيأة العليا ترخيصين لإحداث واستغلال خدمتين إذاعيتين، الأولى تبث على "إف إم" والثانية على الانترنيت، وترخيصا لاستغلال خدمة تلفزية عبر الساتل وثلاثة أذون بتوزيع خدمات سمعية بصرية حسب الطلب. كما جددت الهيأة العليا الإذن بتسويق باقة ذات ولوج مشروط عبر الربط الرقمي ذي الصبيب اللاتماثلي "ADSL".

كما تطلب تتبع البرامج وتقنين المضامين السمعية البصرية خلال الفترة ذاتها، تعبئة كبيرة لمجهودات الهيأة العليا التي تتولى السهر على تقيد كل متعهدي الاتصال السمعي البصري، العموميين والخواص، بالتزاماتهم في مجال احترام مبادئ الحقوق الإنسانية والقيم الديموقراطية في المضامين الإذاعية والتلفزية المبثوثة. هكذا، ودون المس بحرية التعبير وفي احترام تام للحرية التحريرية للمتعهدين، أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري 66 قرارا بشأن قضايا مختلفة: توازن ونزاهة الخبر، صون الكرامة الإنسانية، احترام المرأة ومحاربة الصور النمطية، حماية الطفل والجمهور الناشئ، الحفاظ على الصحة العامة والتواصل الإشهاري، إلخ.

أُتُّخِذت 80 بالمائة من هذه القرارات بناء على شكايات تقدم بها مواطنون، جمعيات مجتمع مدني، نقابات، أحزاب سياسية ومؤسسات أخرى عمومية وخاصة. ويسجل التقرير بهذا الصدد، انتقال عدد الشكايات المودعة من طرف مواطنين بطريقة فردية من 27 شكاية سنة 2017 إلى أزيد من 700 شكاية سنة 2019، مما يدل على تزايد جلي لتفاعل المواطن مع هيأة تقنين الإعلام لاسيما منذ اعتماد القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2016 والذي كرس حق الأفراد في إيداع شكايات لدى هيأة التقنين.

وفيما يتعلق بالمهمة الدستورية للهيأة العليا في مجال تقنين تعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي في الإعلام السمعي البصري، تم خلال الفترة نفسها إصدار أربعة بيانات لمداخلات الشخصيات العمومية في الخدمات الإذاعية والتلفزية العمومية والخاصة. وُجهت مجموع هذه البيانات، كما هو منصوص عليه قانونا، لرئيس الحكومة ورئاسة مجلسي البرلمان والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والغرف المهنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما دعمت وواكبت الهيأة العليا خلال سنة 2019 مجهودات متعهدي الاتصال السمعي البصري في مجال الانتشار بهدف تقوية تغطيتهم المجالية وتكريس إنصاف مجالي لفائدة المناطق ذات المؤهلات الديموغرافية والاقتصادية المحدودة.

في هذا الإطار، قامت الهيأة العليا بتحديد وتخصيص 72 ترددا جديدا، كما قامت بتعيين 107 ترددات لمتعهدي الاتصال السمعي البصري.

من جهة أخرى، شاركت هيأة التقنين في مسلسل التنسيق الدولي بين الإدارة المغربية والبلدان المجاورة فيما يتعلق بالتوافق الكهرومغناطيسي للترددات، وفقا للمعايير المعتمدة في هذا السياق. وقد همت عملية التنسيق 49 ترددا "إف إم" و342 ترددا UHF للتلفزة الرقمية الأرضية.

فضلا عن مهامها الرئيسية المتعلقة بالتقنين المباشر للمشهد السمعي البصري الوطني، تفاعلت الهيأة العليا بانتظام، بصفتها فاعل مؤسسي ملتزم بتكريس ودعم المبادئ الحاملة للحقوق الإنسانية، مع طلبات إبداء الرأي التي أحالتها عليها قطاعات وزارية وهيئات أخرى بخصوص إعمال سياسات وطنية وخطط عمل في مجال الحقوق الأساسية كحرية التعبير والتنوع اللغوي وحقوق الطفل والمساواة بين الرجال والنساء والحق في الصحة والولوجية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة والكرامة الإنسانية، إلخ.

روابط
https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B [1]